مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات
بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث
دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦
هاتف ٢٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+
فاكس ٢٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+
دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة التاسعة : العدد الثالث والثلاثون - المحرم ١٤٢٢ هـ - ابريل (نيسان) ٢٠٠١ م

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

تفهرس المجلة في دليل أولريخ
الدولي للدوريات
تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

هيئة التحرير

مدير التحرير
د. عزالدين بن زغيبة

سكرتير التحرير
أ. شريفة رحمة الله سليمان

هيئة التحرير
د، نور الدين صغيري
د. محمد أحمد القرشي
أ. عبد القادر أحمد عبد القادر

الاشتراك السنوي

	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٣٠ درهماً
الأفراد	٦٠ درهماً	٧٥ درهماً
الطلاب	٤٠ درهماً	٧٥ درهماً

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن أراء كاتبيها
ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــرس

افتتاحية العدد

- هي هكذا علّمونا عنها وهكذا دركناها ٤

مدير التحرير

المقالات

- دلالة الجذر [أ م ن] في القرآن الكريم. ٦

أ. محمد نور الدين المنجد

- الدفاع عن المتهم أمام القضاء العسكري. ١٦

[دراسة مقارنة].

أ. علي عدنان الفيل

- أجوبة ابن حزم على مواضع من البخاري. ٢٦

أ. محمد بن زين العابدين رستم

- الخطابي : حياته وآثاره. ٣٢

أ. د. حاتم صالح الضامن

- في المصطلح الثقافي والتغريب. ٤٤

د. شلتاغ عبود

- اغترابٌ وغرب. ٥٧

أ. محمد ذنون زينو الصائغ

- السكن في التراث العربي. ٦٧

أ. نبيلة عبد المنعم داود

- إشكالية المصطلح في الخطاب اللغوي والنقدي. ٩٢

د. إبراهيم أحمد ملحم

- الكوفة في كتب الرحالة. ١٠٤

أ. د. مالك إبراهيم صالح

- ابن عمروس البغدادي المالكي وكتابه «الإشراف على المذهب والخلاف». ١٢٠

أ. حمزة أبو فارس

- كتاب الفرق لقطرب

دراسة نقدية. ١٣١

د. صبيح التميمي

المقالات العلمية

- حول فلسفة الرياضيات والعلوم في التراث العربي. ١٤٥

أ. د. عبد المجيد نصير

- الزلازل في كتب التراث. ١٥٣

د. فواز سيوف

شعر

- إنَّ العروبة بالإسلام عزّتُها. ١٦١

شعر: حمد خليفة بو شهاب

تحقيق المخطوطات

- استدراك الفلتة على من قطع بقطع همزة البتّة. ١٦٥

أ. عبد القادر أحمد عبد القادر

إشكالية المصطلح في الخطاب اللغوي والنقدي

الدكتور/ إبراهيم أحمد ملحم
وحدة المتطلبات الجامعية العامة
جامعة الإمارات
الإمارات العربية المتحدة

نسعى من وراء هذا البحث إلى الكشف عن إشكالية المصطلح في الخطاب اللغوي والنقدي من خلال محورين أساسيين، هما: مناهج دراسة المصطلح (التاريخي، والوصفي، والوصفي - التاريخي)، وقنوات تأسيس المصطلح.

ويحاول البحث أن يرصد القصور الذي اعتور مناهج دراسة المصطلح، وقنوات تأسيسه، اعتمادا على المبادىء والأسس التي خرجت بها ندوة منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة في الرباط عام ١٩٨١م؛ وذلك من أجل إبراز الحاجة إلى الحد من تأزّم إشكالية المصطلح.

لذلك نعرض جهود بعض الباحثين العرب في دراسة واقع المصطلح اللغوي والنقدي، ومحاولات هؤلاء للخروج بمقترحات وتوصيات بناءة، لا تزال تنتظر التنسيق الفعال، والعمل المثمر.

مناهج دراسة المصطلح

تتأتّى إشكالية المنهج في دراسة المصطلح اللغوي والنقدي من جرّاء النظرة الشائعة إليه بوصفه أسلوبًا أو وسيلة، تضبطها خطة وقواعد تنير سبيل السائر في البحث عن الحقيقة، وتساعده على الوصول إلى نتائج معيّنة، في حين ينبغي النظر إليه من زاويتين: الزاوية الأولى عامّة، تقتضي التعامل معه على أنه «منظومة متكاملة، تبدأ بالوعي والرؤيا المشكّلين لروح المنهج وكنهه غير المرئي، وتنتهي بالعناصر اللازمة لتحقيق تلك الرؤيا وذلك الوعي من خلال الكشف والفحص والدرس والتحليل والبرهنة للإثبات أو النفي»[١]، والزاوية الثانية خاصّة، تقتضي التعامل معه على أساس أنه «وحدة لغوية أو عبارة لها دلالة لغوية أصلية، ثمَّ أصبحت هذه الوحدة أو العبارة تحمل دلالة اصطلاحية خاصّة ومحدّدة في مجالٍ أو ميدان معيَّن، لعلاقة ما تربط بين الدلالة اللغوية الأصليّة والدلالة الاصطلاحية الجديدة»[٢].

ويبدو أنَّ قدرًا كبيرًا من المشكلات التي تعترض دقّة المصطلح واستقراره وشيوعه، مردُّه أساسًا إلى طبيعة المنهج الذي يتبنّاه كلّ باحثٍ يتصدّى لدراسة المصطلح. ويمكن القول: إنَّ المناهج التي اتّبعها الباحثون العرب في الدراسة، والتي سيلقي هذا البحث الضوء عليها، تمضي في ثلاثة اتجاهات، هي: التاريخ، والوصفي، والوصفي - التاريخي.

ا المنهج التاريخي:

يسعى هذا المنهج إلى تتبّع التطورات التي عرفتها دلالة بعض المصطلحات، ولعلّ أبرز من يمثّل هذا الاتجاه في دراسة المصطلح أحمد مطلوب. يقول مطلوب في مقدمة كتابه (معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها) محدّدًا ملامح منهجه: «فهو (المنهج التاريخي) يقدّم للدراسين معرفة الجديد عن البلاغيين، ويذكر مدى تأثير اللاحقين بالسابقين، وتقريب فنون البلاغة، وربطها بالنصوص؛ لتكون نافعة لمن يريد أن يكتشف بنفسه هذا الفن، قبل أن يرجع إلى المظان، ويسبر أغوارها، ويقف على الأساليب. ولن يكون نفعه للمحقّقين بأقلّ من ذلك؛ لأنّه يقدّم الفن البلاغي من خلال العصور المختلفة، ويرصد التطوّر التاريخي»(٣).

وعلى الرغم من جهود الباحث، إلاّ أنَّ هذا المنهج الذي يعمد إلى تحديد المعنى اللغوي، ثمَّ الوقوف على دلالته الاصطلاحية، اعتمادًا على التطوّر التاريخي، لم يحفل بتناول مصطلحات أخرى بهدف المقارنة، وإضاءة آفاق دلالية أخرى، فقد اكتفى بعددٍ محدود من المصطلحات، هي: الفصاحة، والبلاغة، والمعاني، والبيان، والبديع.

إنَّ المنهج التاريخي يتطلّب، كي تكون نتائجه دقيقة، أن يستوفي شروط الدراسة العلميّة من حيث الاستيعاب التام للمادة باستخدام آلية الإحصاء. فهل فهرست فعلاً أماكن ذكر المصطلح جميعها، ولدى المؤلفين جميعهم، وعبر القرون بأكملها؟ وإن فُهرست بإحصاءٍ أمين، هل خضع كلّ نصٍّ ورد فيه المصطلح للتحليل والتعليل اللازمين؟ وهل تمَّ تركيب الصور الجزئيّة للدلالة المستنبطة من النصوص في كلّ مؤلَّف، قبل تركيب الصورة الكليّة لتاريخ كلّ مصطلح؟(٤).

وتتأزّم إشكالية المنهج التاريخي في دراسة المصطلح، حينما تحجم الدراسات عن تتبّع وجود المصطلحات محور الدراسة في المخطوطات: فهي غالبًا ما تكتفي برصد تطوّرها من خلال المادة المطبوعة، وتتجاوز المؤلفات التي فقدت، أو أُتلفت، في كوارث أو حوادث، مرّت بها الحياة العربية عبر التاريخ. ومن الإنصاف القول: إنَّ الإحاطة بالمادة اللغوية والنقدية كلّها أمرٌ عسير على باحثٍ يتحرّى علمية المنهج في البحث والتدوين.

ب المنهج الوصفي:

يهدف المنهج الوصفي إلى تعرّف الواقع الدلالي للمصطلحات، ويشترط فيه ما يأتي(٥):

إحصاء النصوص التي وردت فيها المصطلحات؛ وذلك مراعاةً لتوقّف بعض المصطلحات على بعض، وضرورة تصوّر المصطلح في حجمه الحقيقي. ودراسة المواد الاصطلاحية بالمعاجم اللغوية، فالاصطلاحية؛ وذلك لتمهيد الطريق أمام فقه المصطلح وتذوّقه، وتصحيح الأخطاء التي قد يكون الإحصاء جلبها من قبل. ودراسة مصطلحات تلك المواد بالنصوص المحصاة، وعرض نتائج ذلك في صورة دراسة مصطلحية تراعي ذكر المصطلح، والعلاقات التي

تربطه أو تفصله عن سواه، وعرض الضمائم التي قد تكون لها صفات وعلاقات.

إنَّ كتاب ميشال عاصي (مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ)[٦]، الذي يمكن أن يعدّ من أبرز ممثّلي هذا المنهج، لم يُهتد فيه إلى نهجٍ واضح يُطمأن به إلى نتيجة؛ لأنّه اعتمد على العثور بدل الإحصاء، وألغى الدراسة اللغوية، فعدّ ما ليس بمصطلح مصطلحًا، ولم يدرس المفاهيم دراسة مصطلحية، تجعلها محدّدة المعاني والخصائص والعلاقات والضمائم[٧].

إضافةً إلى ما سبق، تناول ميشال عاصي مصطلحات نقدية معيّنة مثل «اللفظ» و«المعنى» على أساس أنها قضايا أدبية/ نقدية، وليس على أساس أنها مصطلحات نقدية؛ مما أهدر إمكان تتبّع تطوّر دلالة المصطلح أو تغيّرها من مؤلفٍ إلى آخر، وأهدر إمكان الوقوف على تميّز المصطلح عند الجاحظ من غيره. والذي أفضى بالباحث إلى هذا كلّه، اعتماده الصارم على معطيات الجانب الوصفي، وما يتبع هذا الاعتماد من إهمالٍ للجانب التاريخي، والنأي عن الدراسة المقارنة.

ج المنهج الوصفي التاريخي:

ربما كان أظهر مَنْ يمثل هذا المنهج المزدوج إدريس الناقوري في كتابه (المصطلح النقدي في نقد الشعر). يحدّد الناقوري معالم منهجه في تناول المصطلح بما يأتي[٨]:

١ – قراءة نصّ الكتاب (نقد الشعر) مرّات متعدّدة ومتأنية بهدف الوقوف على أهمّ الاصطلاحات، واستيعاب دلالاتها المختلفة.

٢ – القيام بعملية جرد عامّة، تشمل المفردات النقدية والبلاغية، دون أخذ معيار القوّة الاصطلاحية بعين الاهتمام بادىء الأمر.

٣ – تحديد الاصطلاحات النقدية والبلاغية المزمع دراستها واختيارها، بناءً على مقاييس موضوعية وعلميّة، يمكن حصرها على النحو الآتي:

– اطراد الاستعمال الاصطلاحي عند نقّادٍ سبقوا قدامة أو عاصروه.

– رغبة قدامة نفسه في عدّ بعض المفردات اللغوية مصطلحات، سواء كانت من اختراعه، أو من اختراع غيره من النقّاد العرب القدامى، أو من اختراع نقّاد وفلاسفة آخرين، استعار منهم المؤلف مصطلحه النقدي.

– السياق الذي كثيرًا ما يعطي للفظ قوّته الاصطلاحية، وينقله من ثمّ من دلالته اللغوية الأصلية أو المجازية إلى دلالته الاصطلاحية الجديدة.

– انتماء المفردة إلى معجم علمٍ من العلوم العربية التي تحدّدت اصطلاحاتها قديمًا في أثناء عصر الاحتجاج أو بعد هذا التاريخ، مثل علم النحو والعروض والقافية، أو إلى غيرها من العلوم الدخيلة التي تشرّبتها الذهنية العربية في خلال مدّة التلاقح الفكري والتفاعل الحضاري، ومن هذه العلوم المنطق والجدل والأخلاق.

– توافر الشروط الاصطلاحية أو الصفة الاصطلاحية في المفردة المدروسة، ومن هذه الشروط: الدقّة، والوضوح، والاختصار، وعدم احتمال التأويل، وعدم تعدّد الدلالة في مجال الاستعمال الواحد.

ازدواجية المنهج التي بدت في دراسة الناقوري، تنطوي على حقيقتين مهمتين هما: أنَّ

أحادية المنهج لا بدَّ أن تكتنفها عثرات تقوّض ثبات بنيتها، وإنَّ إعادة فحص أيِّ منهجٍ بعينه من أجل تحسينه يقود بالضرورة إلى التكاملية. لكنَّ الناقوري، وإنْ سعى إلى هذه التكامليّة باتباعه منهجًا مزدوجًا في دراسة المصطلح، لم يخرج عن الإطار العام لكلا المنهجين السابقين.

قنوات تأسيس المصطلح

قبل الشروع في تناول القنوات التي يتشكّل عبرها المصطلح لا بدَّ من عرض المبادىء التي خرجت بها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلميّة الجديدة، التي نظّمها مكتب تنسيق التعريب بالرباط عام ١٩٨١م.

وهذه المبادىء والأسس هي[٩]:

١ – ضرورة وجود مناسبة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي والمدلول الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كلّ معناه العلمي.

٢ – وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

٣ – تجنّب تعدّد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختصّ على اللفظ المشترك.

٤ – استقرار التراث العربي وإحياؤه، وبخاصّةٍ ما استعمل منه، أو استقرّ منه من مصطلحاتٍ علميّة عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظٍ معرّبة.

٥ – مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلميّة (مثل: مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالميّة: لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين، واشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات).

٦ – استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية، طبقًا للترتيب الآتي: التراث، فالتوليد (بما فيه من مجاز، واشتقاق، وتعريب، ونحت).

٧ – تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعرّبة.

٨ – تجنّب الكلمات العاميّة إلاّ عند الاقتضاء، وبشرط أن تكون مشتركة بين لهجاتٍ عربية عديدة، وأن يُشار إلى عاميّتها بأن توضع بين قوسين مثلاً.

٩ – تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنّب النافر والمحظور من الألفاظ.

١٠ – تفضيل الكلمة التي تسمّى بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

١١ – تفضيل الكلمة المقرّرة؛ لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق، والنسبة، والإضافة، والتثنية، والجمع.

١٢ – تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامّة أو المبهمة، ومراعاة اتفاق المصطلح العربي من المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون تقيّد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.

١٣ – في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف، تفضّل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصيغةٍ أوضح.

١٤ – تفضيل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة، إلاّ إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى المتداول لتلك الكلمة.

١٥ – عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكلّ واحدةٍ منها، وانتفاء اللفظ العلمي الذي يقابلها.

١٦ – مراعاة ما اتفق المختصّون على استعماله من مصطلحاتٍ ودلالاتٍ علميّة خاصّة بهم، معرّبةً كانت أو مترجمة.

١٧ – التعريب عند الحاجة، وبخاصّةٍ المصطلحات ذات الصيغة العالمية، كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني، أو أسماء العلماء المستعملة المصطلحات أو العناصر والمركبات الكيماوية.

١٨ – عند تعريب الألفاظ الأجنبية يُراعى ما يأتي:

– يرجّح ما يسهل نطقه في رسم الألفاظ المعرّبة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

– التغيير في شكل اللفظ حتى يصبح موافقًا للصيغة العربية ومستساغًا.

– عدّ المصطلح المعرّب عربيًّا، يخضع لقواعد اللغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.

– تصويب الكلمات العربية التي حرّفتها اللغات الأجنبية، واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

– ضبط المصطلحات عامّةً، والمعرّب منها خاصّةً بالشكل، حرصًا على صحة نطقه، ودقّة أدائه.

وعلى الرغم من وضوح هذه الضوابط والمنهجيات، إلاّ أنّ ما يلاحظ على المصطلح في الخطاب اللغوي والنقدي «عدم تقيّد الكثير من الجهات الثقافية والمجمعية بها: فبعض المجامع مثلاً تتشدّد في اختيار بعض الألفاظ غير المأنوسة وغير المتداولة، والتي تشكّل لونًا من ألوان المفاضلة بالنسبة للقارىء العادي، وبعضها الآخر يقف ضدّ أيّ شكلٍ من أشكال التعريب – ونعني به هنا نقل المصطلح صوتيًّا من لغته الأجنبية إلى العربية – بحجة الحفاظ على نقاء اللغة العربية، حتى لتمثّل بعض هذه السياقات ردّة إلى الوراء»(١٠).

وعلى أيّ حال، يتمّ تأسيس المصطلح اللغوي والنقدي من خلال قناتين رئيستين، هما: الوضع، والنقل.

القناة الأولى: الوضع

ليس «الوضع» في سياق الحديث عن تأسيس المصطلح يعني إنشاءً محضًا لكلمة دالّة، أو تسمية مميّزة، بل «إنّ توليد الظاهرة وإنتاجها وإبداعها حضاريًّا، هو الذي يعطي شرعية تسميتها؛ فوضع الكلمة قرين وضع ما تشير إليه، حيث يصبح النشاط اللغوي تتويجًا لأنشطة إبداعية سابقة، من هنا، يرتبط الاصطلاح بالاختراع بالمفهوم الدقيق»(١١). ولعلّ هذا الارتباط هو ما أشار إليه قدامة بن جعفر بقوله: «فإنّي لمّا كنت آخذًا في معنى لم يسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدلّ عليها احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها، وقد فصلت ذلك، والأسماء لا منازعة فيها؛ إذ كانت علامات، فإن قنع بما وضعته من هذه الأسماء، وإلاّ فليخترع كلُّ من أبى ما وضعته فيها ما أحب، فإنّه ليس ينازع في ذلك»(١٢).

ولكي يحظى هذا الوضع أو الاختراع بالاستقرار والشيوع قد تسبق هذه المرحلة عثرات أو منازعات، تهدف إلى توخّي الأفضل والأنسب. ومن أجل ذلك تبقى هذه القناة عرضة للمزالق

المنهجية، وللخلط بين المصطلحات، فلا تجري على وتيرة واحدة، أو لا تطَّرد. يقول أحد الباحثين في دراسته «المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين» الذي اعتمد فيه مؤلّفه الخليل بن أحمد كثيرًا على قدراته الإبداعية في تأسيس المصطلح: «إنّ المصطلحات غير موحّدة، بل قد يرد للظاهرة الواحدة مصطلحان أو أكثر، وهي تتناثر خلال الكتاب كلّه على غير نظامٍ ثابت»(١٣).

وربما يعود تزاحم أكثر من مصطلح على وصف ظاهرة معيّنة إلى غياب الدقّة في التأسيس، مما يدفع إلى تداخله مع مدلولاتٍ أخرى، في حين أنّ «من حقّ المعنى أن يكون الاسم له طبقًا، وألاّ يكون له فاضلاً، ولا مفضولاً، ولا مقصّرًا، ولا مشتركًا، ولا مضمّنًا»(١٤) كما يذهب الجاحظ.

وتصبح المسألة أشدّ تعقيدًا حينما يحاول المخترع فرض مصطلحه المؤسّس على شكلٍ أدبيّ مستحدث، وفي الوقت ذاته، يلقى هذا المصطلح – على الرغم من غياب الدقّة في تأسيسه – رواجًا في الأوساط اللغوية والنقدية. ففي عام ١٩٤٧م نشرت نازك الملائكة قصيدة «الكوليرا»، ونشر بدر شاكر السيّاب قصيدة «هل كان حبًّا»، اتّبعا فيهما تكرار تفعيلة معيّنة من البحور الصافية، وقد أطلقت نازك على هذا الشكل المستحدث تسمية «الشعر الحرّ»(١٥). وترجع الإشكالية التي أثارها «الشعر الحرّ» إلى خمسة أسبابٍ رئيسة(١٦):

الأول : كونه ترجمة للمصطلح الإنجليزي Free Verse، والفرنسي Vers Libers اللذين يعنيان أصلاً التحرّر تمامًا من الوزن والقافية، كما هي الحال عند الشاعر الأمريكي والت وتمن مثلاً؛ أي إنّ ثمّة تضاربًا في المفهومين: العربي (كما هي الحال عند نازك وزملائها من روّاد الحركة) والغربي.

الثاني : أنّ مفهوم «الشعر الحرّ»، كما تنادي به نازك الملائكة وتقنن له، ليس حرًّا، ولا يملك من الحرية إلاّ قدرًا محدودًا، يتمثّل في عدد التفعيلات في كلّ شطر، وفي القافية إرسالاً وتقييدًا.

الثالث : عدم اتفاق الشعراء والنقّاد على المصطلح، بل رفض معظمهم له.

الرابع : عمومية مدلول هذا المصطلح، واتّساع مدلوله الأصلي واللغوي.

الخامس : أنّ هذا المصطلح كان قد استخدم، قبل أن تطرحه نازك، لنوعٍ شعريّ مختلف.

لقد دفعت هذه الأسباب الشعراء والنقّاد إلى محاولة وضع مصطلحات دالّة على هذا الشكل الأدبي المستحدث؛ فطُرحت التسميات الآتية: الشعر الجديد، الشعر الحديث، الشعر المعاصر، شعر الحداثة، الشعر المستحدث، والشعر المحدث(١٧). ومع ذلك كلّه، بقيت تسميته «الشعر الحرّ» أكثر شيوعًا من التسميات التي طرحت بعد تأسيسه على يدي نازك الملائكة.

القناة الثانية : النقل

يعتمد النقل على إحدى حركتين: إمّا نقل الكلمة من لغةٍ إلى أخرى عبر الترجمة التي تعكس حوارًا بين اللغات؛ إذ يعدّ النقل بهذه الصورة لونًا من حوار الحضارات، وإمّا نقل المفاهيم والمصطلحات من أحد فروع المعرفة إلى فرعٍ آخر مشاكل له، لمناسبة بينهما(١٨).

ويشير حمزة قبلان المزيني في دراسته «المشكل غير المشكل: قضية المصطلح العلمي» إلى المشكلات الناجمة عن النقل من خلال الترجمة، وهي: تعدّد المصطلحات حسب المدارس المختلفة، ممّا يؤدّي إلى فهم هذه المصطلحات على صورة تخالف ما قصده واضعها الأول. والفهم الخاطئ

للمصطلح نتيجة لسيطرة معناه غير الاصطلاحي. والشعور أنّ بعض المصطلحات تتسبّب في الاعتداء على حرمة المعاني التي ارتبطت بهذه الكلمات في الحياة العادية، مثل «التشريحية» والشعور أنّ بعض المصطلحات تخرج على مقاييس اللغة وذوقها مثل «زمكانية». وعدم وجود مقابلات عربية دقيقة لبعض المصطلحات الأجنبية(١٩).

ومن المدهش حقًّا أن نجد الجاحظ يذهب إلى أنّ الترجمة تُفقد النصّ الأصلي الخصائص الجوهرية التي تميّزه في سياقه الحضاري المنتج فيه(٢٠). ولهذا يضع كفايات صارمة ينبغي توافرها في كلّ مَنْ يتصدّى للترجمة، حتى لا يفقد النصّ تلك الخصائص: فلا بُدَّ للمترجم «أن يكون بيانه في الترجمة نفسها في وزن علمه في المعرفة نفسها، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها، حتى يكون فيهما سواء وغاية»(٢١).

وقد حاول عبد الواحد لؤلؤة في ترجمته (موسوعة المصطلح النقدي) تجنّب الوقوع بهذه الإشكالية، فقال في مقدمة الترجمة: «.. ولأنّ هذه المصطلحات النقدية تعتمد مفهوماتٍ أوربية، ترجع إلى حضارة الإغريق والرومان، وما نشأ من آدابٍ أوربية منذ عصر النهضة، فإنّ ترجمتها إلى العربية لا يمكن أن تتخذ صيغة نهائية تقف عندها، كما وقفت في الغالب الصيغ الأوربية المشتقة من الإغريقية واللاتينية. لذلك لا مفرَّ من الاشتقاق والنحت والتعريب إلى جانب الترجمة، وهنا يدخل الحسّ اللغوي والذوق الفردي والمعرفة باللغات، إضافةً إلى ثقافة المترجم عند القيام بعملٍ من هذا الحجم»(٢٢).

وقريبًا من هذا التصوّر، ردَّ عبد الرحيم محمد عبد الرحيم في دراسته «أزمة المصطلح في النقد القصصي» الإشكالية إلى الأسباب الآتية(٢٣):

١ – معظم المدلولات الاصطلاحية الخاصّة بميدان النقد القصصي في الوطن العربي غريبة الأصل، وترتبط بحركة الفكر الأوربي، وتسير بحسب تطوّره العام.

٢ – تعدّد البيئات الثقافية في الوطن العربي، وصلابة الحدود المصنوعة بين الأقطار العربية، ممّا جعل كلَّ ناقدٍ من النقّاد يجتهد اجتهادًا فرديًّا لنقل المفاهيم الغربية، واختيار الكلمات العربية التي يحسّ هو أنّها تحمل دلالات المصطلح الأصلي.

٣ – الطريقة التي سار عليها تطوّر هذه المصطلحات في الوطن العربي منذ بداية النهضة الأدبية الحديثة: فقد ظهرت أشكال جديدة من القصص الغربي المترجم أو المقتبس، وظهرت جهود لبعث التراث العربي من جديد.

٤ – أكثر هذه المصطلحات ليست خاصّة بالنقد التخصّصي، بل هي مقترحة من ميادين أخرى، أو تشمل الأشكال الأدبية بعامّة، مثل مصطلح «الشخصية» و«الوعي» المقترضين من علم النفس.

وإذا كانت إشكالية المصطلح المترجم ناجمة بصورة عامّة عن ثلاثة أمورٍ محورية، هي: نقص خبرة المترجم في مجال التخصّص، وضعف كفاياته اللغوية، وترهّل خبرته في الترجمة بالنظر إلى السياق الحضاري، الذي أُسّس فيه المصطلح، فإنّ النتائج المترتبة على هذه الأمور: ترجمة المصطلح ترجمةً حرفيّة، وصياغة ترجمته بعبارةٍ طويلة، وتعجّل تداوله قبل التحقّق من فعاليته في اللغة الأصل، ومحاولة بتره عن المقاربات المصطلحية الأخرى، سواءٌ كان ذلك البتر في اللغة الأصل، أو في اللغة المنقول إليها هذا المصطلح عبر الترجمة.

لقد أدّت تلك الأمور، إضافةً إلى ذخيرتنا المصطلحيّة التراثية في اللغة والنقد والبلاغة، والسعي للمواءمة بينها وبين المصطلح المترجم في المحصّلة النهائية إلى تعدّد المصطلح للدلالة على مفهومٍ واحد، واختلاف دلالته، وإطلاق المصطلح للدلالة على عددٍ من المفاهيم.

وربما كان عدم دقّة المصطلح ووضوحه في اللغة الأصل المسبّب الأكثر شيوعًا في اضطراب المصطلح في الخطاب اللغوي والنقدي العربي، ومن أمثلة ذلك المصطلحان الإنكليزيان: Phonetics, Phonologie. فعلى الرغم من كثرة استخدامهما في علم اللغة الإنكليزي، إلاّ أنّنا نجد لهما عددًا من التفسيرات التي توقع في حيرة وارتباك[٢٤]:

أ – استعمل دوسوسير اللفظ Phonetics للدلالة على ذلك النوع من العلم التاريخي الذي يحلّل الأحداث والتغيّرات والتطوّرات، في حين حدّد مجال Phonologie بدراسة العملية الميكانيكية للنطق، وعدّه من أجل ذلك مساعدًا للألسنية.

ب – أمّا مدرسة «براغ» فتستعمل مصطلح Phonologie عكس ما استعمله فيه دوسوسير؛ إذ تريد بذلك الفرع من الألسنيّة الذي يعالج الظواهر الصوتية من ناحية وظيفتها اللغوية. ولهذا نجدها تعدّ Phonologie فرعًا من الألسنيّة، أمّا Phonetics فقد أخرجه معظم رجالها من الألسنيّة، وعدّوه علمًا خالصًا من علوم الطبيعة، يقدّم المساعدة للألسنيّة.

ج – واستعملت الألسنية الأمريكية مصطلح Phonologie لعشرات السنين بمعنى تاريخ الأصوات، ودراسة التغيّرات التي تحدث في أصوات اللغة نتيجة تطوّرها. أمّا مصطلح Phonetics فقد استعمل في معنى العلم الذي يدرس الأصوات الكلاميّة ويصنّفها، ويحلّلها من غير إشارةٍ إلى تطوّرها التاريخي. وعلى هذا يُعدّ الفرعان من صميم الألسنيّة.

د – من الألسنيين مَن رفض الفصل بين ما يُسمى Phonetics و Phonologie : لأنّ أبحاث كلٍّ منهما تعتمد على الأخرى، فوضع الاثنين تحت مصطلح Phonetics أو Phonologie.

وقد انتقل الخلاف في مفهوم المصطلحين إلى اللغة العربية: فاستعملها الدارسون العرب استعمالاتٍ متباينة؛ فمنهم من أبقى المصطلح Phonetics وعرّبه إلى «فوناتيك»، ومنهم من عبّر عنه بالمصطلح «الصوتيات»، أو «علم الأصوات»، أو «علم الأصوات اللغوية»، أو «علم الأصوات العام».. وحدث الشيء نفسه بالنسبة للمصطلح Phonologie؛ فمنهم من أبقاه وعرّبه إلى «فونولوجيا»، ومنهم من عبّر عنه بالمصطلح «علم الفونيمات»، أو «علم الأصوات»، أو «علم الأصوات التاريخي»، أو «علم الأصوات التنظيمي»، أو «علم وظائف الأصوات»، أو «علم التشكيل الصوتي»، أو «علم الأصوات التشكيلي»[٢٥].

ويُقال الأمر ذاته عن مصطلح Poetics اللاتيني الأصل؛ فقد ترجم إلى العربية على النحو الآتي: الشعرية، الإنشائية، الشاعرية، علم الأدب، الفن الإبداعي، فن النظم، فن الشعر، نظرية الشعر، بويطيقا، وبويتيك[٢٦]. وعن مصطلح Semion اليوناني الأصل الذي ترجم إلى العربية على النحو الآتي: السيميولوجية، السيميائية، وعلم العلامات، وسيمياء، وعلم الإشارات، والدلائلية[٢٧]. وعن

المصطلح Deviation الذي ترجم إلى العربية على النحو الآتي: الانحراف، العدول، الانزياح، الإزاحة، الانتهاك، الخرق، الغرابة، التغريب، الإغراب، الأصالة، المفارقة[٢٨]، على الرغم من محاولة البعض ترسيخ استعمال «العدول» اعتمادًا على المحكّ التراثي[٢٩].

سعي الباحثين العرب للحد من إشكالية المصطلح:

أمام تعثّر المنهج في دراسة المصطلح اللغوي والنقدي، وتعثّر تأسيسه، وأمام ما تمخّض عنهما من آثارٍ سلبية، تصدّى عدد من الباحثين العرب لوضع مقترحاتٍ تحدُّ من تأزّم الحالة الراهنة. ومن هؤلاء الباحثين: أحمد مطلوب، وفاضل ثامر، اللذان قدّما مقترحاتهما في ورقتي عمل لمؤتمر النقد الأدبي الخامس عام ١٩٩٤م، المنعقد في جامعة اليرموك في الأردن، وقد كان محور هذا المؤتمر: المصطلح اللغوي والنقدي.

يحدّد أحمد مطلوب خطوات الحدّ من هذا التأزّم في ضوء التوجّه لوضع معجم نقدي حديث، وهذه الخطوات هي[٣٠]:

١ - رصد المصطلحات النقدية العربيّة، والوقوف على دلالتها، وتغيّرها في العهود المختلفة، وذلك من أجل:

أ - تدوين المصطلحات التي لا تزال شائعة في الدراسات الأدبية والنقدية الحديثة.

ب - الاستعانة بها في وضع المصطلحات الجديدة لما لم يوضع له مصطلح، أو وُضع له مصطلح ولم يشع، أو لم يتفق عليه الأدباء والنُقّاد والباحثون.

ج - نقل المصطلحات القديمة عند الضرورة من معانيها القديمة إلى المعاني الجديدة بطريقة التوليد.

٢ - جرد أهم الكتب الأدبية والنقدية الحديثة، واستخلاص المصطلحات النقدية التي استعملت في هذا القرن، والاتفاق على مصطلح دقيق للدلالة على المعنى الجديد.

٣ - جرد أهم كتب مصطلحات الأدب والنقد الحديثة والمعاصرة.

٤ - جرد أهم كتب الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع والفنون، واستخلاص المصطلحات التي تتصل بالنقد الأدبي أو تعين عليه.

٥ - جرد أهم كتب اللسانيات، لما بينها وبين الأدب ونقده من وشائج وصلات ظهرت في التيارات الحديثة والمناهج الحديثة.

٦ - جرد أهم كتب الأدب والنقد واللسانيات المترجمة.

٧ - الاطلاع على بعض موسوعات الأدب الأجنبي ونقده بلغتها الأصلية.

٨ - الاستعانة ببعض المعاجم اللغوية الأجنبية لتحديد معنى الاصطلاح اللغوي، والوقوف على دلالته كما تصوّرها تلك المعاجم، والصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وطريقة انتقال دلالته.

٩ - الاتفاق على المصطلحات بعد دراستها دراسة مستوعبة: أي إنَّ المصطلح ينبغي:

أ - أن يدرس دراسة واعية قبل إذاعته وإشاعته.

ب - أن يوضع عند الحاجة الماسّة إليه.

جـ - أن يكون خاضعًا لرأي أعضاء المجامع العلمية واللغوية والمتمرسين في وضع المصطلحات.

١٠ - تصنيف ما يجمع من التراث والأدب والنقد الجديد بحسب حروف اللغة؛ لتسهل مراجعة المصطلح.

١١ - تعريف المصطلح تعريفًا لغويًّا واصطلاحيًّا،

والوقوف على اختلاف المذاهب الأدبية في تحديده، وذكره بلغةٍ أجنبية واحدة أو أكثر: لمعرفة التقابل الأجنبي، والاستفادة منه في الترجمة والتأليف.

١٢ – تراجع المصطلحات لجنة علمية استشارية قبل طبعها، ويفضّل أن يطبع جزء يسير منها، لتبدى فيها الآراء قبل أن يضمها المعجم.

إنَّ الباحث في مقترحاته هذه يفيد من تجربته في (معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها) الذي أشرت إليه سابقًا، كأنّه يستدرك على ذاته ما افتقده هذا المعجم. والحقّ أنَّ ما يقدّمه من مقترحاتٍ جديرة بالدراسة والأخذ، لكنها على صعيد الواقع تحتاج إلى جهودٍ جبّارة، وإلى تنسيق فعّال بين الجهات المسؤولة عن تأسيس المصطلح وشيوعه، تنسيق يتجاوز التنظير والتوصيات.

أمّا فاضل ثامر، فيقدّم المقترحات الآتية[٣١]:

١ – العمل على وضع معجم اصطلاحي خاصّ بمصطلحات النقد الأدبي، يوحّد الجهود الفردية والجماعية، ويضع قواسم مشتركة ومقبولة من قبل المترجمين والباحثين والنقّاد العرب.

٢ – السعي لتأسيس مصرف للمصطلحات النقدية.

٣ – إعادة فحص المصطلح النقدي واللساني والبلاغي الموروث، والعمل على إمكان إعادة تشغيل بعض مفرداته وتداولها، تجنّبًا للقطيعة الحاصلة في الوقت الحاضر بين المصطلح الموروث والمصطلح الحديث.

٤ – العمل على تأصيل المصطلح النقدي وتجذيره، وتحريره من الارتباط المباشر بعلوم اجتماعية مجاورة، مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأناسة.

٥ – إعادة النظر في الكثير من المصطلحات النقدية المتداولة، التي استخدمت بطريقة عشوائية ولم تكن دقيقة، مثل مصطلحات «الشعر المنثور»، و«الشعر الحرّ»، و«الشعر المنطلق».

٦ – إعادة فحص الرصيد الاصطلاحي عند النقّاد، وملاحظة سيرورة تداول المصطلحات المختلفة.

٧ – السعي لنشر الثقافة المعجمية والمصطلحية، والوقوف ضدّ محاولة تجاهل العقد المصطلحي أو التصرّف العشوائي بالمصطلح النقدي.

٨ – تأكيد أنَّ مهمة الباحث العربي الحديث لا تقتصر على عملية ترجمة المصطلح الأجنبي، وإنّما تتعدّى ذلك إلى عملية وضع المصطلح الجديد.

٩ – تأكيد أنَّ المصطلح ليس وحدة معجمية عادية فقط، وإنّما هو مسألة معرفية، ومفهوم قبل كلّ شيء.

١٠ – السعي لحلّ الإشكال الناجم أحيانًا عن ترجمة المصطلح من عددٍ من اللغات الأجنبية الأصلية، وذلك عن طريق عمل جماعي مشترك، يعتمد على دلالة المصطلح المعرفية لحلّ أيّ لبسٍ أو اختلافٍ محتمل.

١١ – تشجيع المؤسّسات الثقافية الجامعية والمجامع العلمية العربية وهيئات التعريب في الوطن العربي على مواصلة العمل على نشر المعاجم الاصطلاحية، وعقد المزيد من الندوات والحلقات الدراسية الخاصّة بالمصطلح النقدي العربي، والقديم منه خاصّة.

١٢ – حثّ المترجمين والباحثين والنقّاد على ضرورة اعتماد الأسس العلمية في وضع المصطلح أو ترجمته أو تعريبه، واعتماد مبادىء وضع المصطلحات التي أقرّتها

المجامع العلمية ومكتب تنسيق التعريب بالرباط.

ومع أنَّ هذه المقترحات تتسم بالجديّة والوعي العميق بواقع المصطلح وبأبعاد ترك إشكاليته تتفاقم، غير أنّها معزولة عن التطبيق تارةً، وخاضعة لجهود فردية يبذلها نفرٌ من الباحثين الواعين بخطورة إشكالية المصطلح تارةً أخرى، ما دام التنسيق بين الجهات المخوّلة رسميًّا بمتابعة تأسيس المصطلح وشيوعه لا يحظى بالفعالية والتأثير الكافيين، وما دامت صياغة المصطلح اللغوي والنقدي منفصلة إلى حدٍّ كبير عن البحث العلمي، وما دامت مصطلحاتنا في كثيرٍ من الأحيان تطرح عند الدارسين اختلافًا، بصرف النظر عن وجود قاعدة تراثية (مصطلحات تعطي الدلالات ذاتها) أو وجود مصطلحات معاصرة عند دارسين سابقين يمكن أن تفي بالغرض، وما دُمنا، أخيرًا، نقع في شراك المصطلح الأجنبي الذي يغرينا بصياغته البرّاقة، ويحدّ من قدراتنا على الابتكار متذرعين بمواكبته روح العصر. ●

●●●

الحواشي

١ – خطاب المنهج: ٧٧.

٢ – أزمة المصطلح في النقد القصصي، مجلة فصول، مج٧، ع ٣–٤: ٩٨.

٣ – معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها: ٩/١.

٤ – مشكلة المنهج في دراسة مصطلح النقد العربي القديم، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، ١٩٨٨، ص ٢٤.

٥ – ينظر المرجع السابق: ٢٥ – ٢٦.

٦ – نشرته دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.

٧ – مشكلة المنهج في دراسة المصطلح: ٢٧.

٨ – ينظر المصطلح النقدي في نقد الشعر: ٢٠ – ٢١.

٩ – مجلة اللسان العربي، العدد ١٨: ١٧٥ – ١٧٨.

١٠ – اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث: ١٧٣.

١١ – إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس: ٧١.

١٢ – نقد الشعر: ٢٣ – ٢٤.

١٣ – المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين: ١.

١٤ – البيان والتبيين: ١١٦/١.

١٥ – قضايا الشعر المعاصر: ٥ – ٢٩.

١٦ – إشكالية المصطلح الشعري الحديث (الشعر نموذجًا)، مجلة علامات، المجلد ٨، الجزء ٣٠: ١٩٨ – ١٩٩.

١٧ – للتفاصيل ينظر المرجع السابق: ١٩٩ وما بعدها.

١٨ – إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، مجلة كلية الآداب، فاس: ٧٢.

١٩ – ينظر المشكل غير المشكل (قضية المصطلح العلمي)، مجلة علامات، مج٢، ج٨: ٢١ – ٢٣.

٢٠ – الحيوان: ١/ ٧٥ – ٧٦.

٢١ – المصدر السابق: ٧٧/١.

٢٢ – موسوعة المصطلح النقدي: ١/ ٧ – ٨.

٢٣ – المرجع السابق: ١٠٣ – ١٠٥.

٢٤ – حول هذين المصطلحين ينظر المصطلح العربي الألسني، مجلة عالم الفكر، مج ٢٠: ٥٨٤ – ٥٨٥.

٢٥ – ينظر المرجع السابق نفسه.

٢٦ – راجع ذلك مفصّلاً: مفاهيم الشعرية: ١٤ – ١٦.

٢٧ – راجع ذلك مفصّلاً في: إشكالية المصطلح النقدي المعاصر (السيميولوجية نموذجًا): ٧ – ٨.

٢٨ – انظر هذه الترجمات: الانزياح وتعدد المصطلح، مجلة عالم الفكر، مج ٢٥، ع٣. والانزياح مصطلحًا نقديًا، مؤتمر النقد الأدبي الخامس – المرجع السابق، ص ٦٣ – ٦٤.

٢٩ – المرجع السابق: ٦٣ – ٦٤.

٣٠ – نحو معجم لمصطلحات النقد الحديث: ٢٠ – ٢٢.

٣١ – إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب العربي الحديث: ١١ – ١٣.

المصادر والمراجع

- **أزمة المصطلح في النقد القصصي**، لعبد الرحيم محمد عبد الرحيم، مجلة فصول، مج٧، ع ٣ - ٤، القاهرة، ١٩٨٧م.
- **إشكالية المصطلح الشعري الحديث**، لأحمد صالح الطامي، مجلة علامات، مج٨، ج٣٠، جدة، ١٩٩٨م.
- **إشكالية المصطلح النقدي المعاصر**، لبسام قطّوس، ومحمود درابة، مؤتمر النقد الأدبي الخامس، جامعة اليرموك، إربد - الأردن، ١٩٩٤م.
- **الانزياح مصطلحا نقديًا، لموسى ربابعة**، مؤتمر النقد الأدبي الخامس، جامعة اليرموك، إربد - الأردن، ١٩٩٤م.
- **الانزياح وتعدد المصطلح**، لأحمد ويس، مجلة عالم الفكر، مج ٢٥، ع٣، الكويت، ١٩٩٧م.
- **البيان والتبيين**، للجاحظ، تح. حسين السندوبي، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٥٦م.
- **خطاب المنهج**، لعباس الجراري، منشورات السفير، المغرب، ١٩٩٠م.
- **قضايا الشعر المعاصر**، لنازك الملائكة، ط٧، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣م.
- **اللغة الثانية**، في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح، لفاضل ثامر، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٤م.
- **مجلة اللسان العربي**، العدد ١٨، المغرب، ١٩٨١م.
- **المشكل غير المشكل (قضية المصطلح العلمي)**، لحمزة قبلان المزيني، مجلة علامات، مج٢، ج٨، جدة، ١٩٩٣م.
- **مشكلة المنهج في دراسة مصطلح النقد العربي القديم**، للشاهد البوشيخي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس - المغرب، ١٩٨٨م.
- **المصطلح العربي الألسني**، لأحمد مختار عمر، مجلة عالم الفكر، مج ٢٠، الكويت، ١٩٨٩م.
- **المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين**، لصاحب أبو جناح، مؤتمر النقد الأدبي الخامس، جامعة اليرموك، إربد - الأردن، ١٩٩٤م.
- **المصطلح النقدي في نقد الشعر**، للناقوري، ط٢، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس - ليبيا، ١٩٨٤م.
- **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، لأحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد.
- **مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ**، لميشال عاصي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.
- **مفاهيم الشعرية**، لحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٤م.
- **موسوعة المصطلح النقدي**، لعبد الواحد لؤلؤة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣م.
- **نقد الشعر**، لقدامة بن جعفر، تح. كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨م.
- **إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل**، لصلاح فضل، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس - المغرب، ١٩٨٨م.